نظرة أساسية على السيادة على جزر سينكاكو

(ترجمة غير رسمية)

وزارة الخارجية اليابانية

سبتمبر 2012

منذ عام 1885، تجري الحكومة اليابانية دراسات ميدانية عن جزر سينكاكو مرارا عن طريق وكالات محافظة أوكيناوا وعن طريق وسائل أخرى. ومن خلال هذه الدراسات تأكد أن جزر سينكاكو كانت غير مأهولة ولم يكن هناك أي أثر يدل على أنها كانت تحت سيطرة أسرة تشينج الصينية. وبناء على هذه التأكيدات، أصدرت حكومة اليابان قرار مجلس الوزراء في 14 يناير 1895 بنصب علامة في الجزيرة لضم جزر سينكاكو رسمياً إلى أراضي اليابان.

ومنذ ذلك الحين، بقيت جزر سينكاكو باستمرار كجزء متكامل من جزر نانسيي شوتو التي هي أراض يابانية. ولم تكن هذه الجزر جزءاً من تايوان ولا جزءاً من جزر هوكو شوتو التي تنازلت عنها أسرة تشينج الصينية طبقاً للمادة رقم 2 من اتفاقية شيمونوسيكي التي دخلت حيز التنفيذ في مايو 1895.

وطبقاً لهذا، فإن جزر سينكاكو ليست ضمن الأراضي التي تخلت عنها اليابان طبقاً للمادة رقم 2 من اتفاقية سان فراسيسكو للسلام . لقد وضعت جزر سينكاكو تحت إدارة الولايات المتحدة الأمريكية كجزء من جزر نانسيي شوتو، طبقا للمادة رقم 3 من الاتفاقية المذكورة، وهي ضمن المنطقة التي أعيدت حقوق إدارتها إلى اليابان طبقاً "للاتفاقية بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية حول جزر ريوكيو وجزر دايتو شوتو" الموقعة في 17 يونيو 1971. والحقائق الملخصة هنا تدل بوضوح على وضع جزر سينكاكو كجزء من أراضي اليابان.

إن حقيقة أن الصين لم تعبر عن اعتراض على وضع الجزر بكونها تحت إدارة الولايات المتحدة طبقاً للمادة رقم 3 من اتفاقية سان فرانسيسكو للسلام، تدل بوضوح على أن الصين لم تعتبر جزر سينكاكو جزءاً من تايوان. ولم تبدأ حكومة الصين وسلطات تايوان طرح تساؤلات بخصوص جزر سينكاكو قبل النصف الأخير من عام 1970 عندما طفت إلى السطح تحركات تنمية منابع البترول في الجرف القاري لبحر الصين الشرقي.

وعلاوة على ذلك، ليس هناك أي نقطة من النقاط التي أثارتها حكومة الصين وسلطات تايوان كدليل تاريخي وجغرافي وجيولوجي تقدم أساساً صالحاً، في ضوء القانون الدولي، تدعم زعم الصين بخصوص جزر سينكاكو.